للعبد جملة واحدة في الفعل فلم ذا يقول فعلت كذا مع انه لا اثر له وكذلك ه
يمقت نفسه عند الله اذا انكشف حجابه وينكشف له يقينا ان ذلك الفعل
الذي يدعيه ليس هو له حتى ينقضي زمان التكليف فليس المراد ان الله تعالى
يمقت العبد على نسبة الفعل لنفسه فان الله قد اضافه اليه وانما المراد ان
العبد يمقت نفسه ولو انه فعل مستحضرا مشيئة الله في ذلك الفعل لم يمقت
نفسه عند الله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشا الله فشرع
المشيئة ليدفع وقوع مقت العبد لنفسه وقال في الباب الثامن والتسعين
ومائة اذا انزهت الحق تعالى عن الشريك فقيده بالشركة عن الملك دون الشركة
في الفعل لاجل صحة التكليف فانه لولا ان العبد شركة في الفعل ما صح تكليف
اذ لا بد من شركة العبد في الفعل من خلف حجاب الاسباب فعلم ان من نزه ربه
عن الشركة مطلقا فانه مقام الكمال وقال في الباب الثاني والتسعين
حكم افعال العبد مع الحق حكم النجار او الحايك ونحوهما ولله المثل الاعلى فان الله يفعل
بالواسطة وبلا واسطة وبهذا القدر الذي كان تعلق الجزا والتكليف لوجود الالة
لانه لا دليل في العقل يخرج العبد من الفعل ولا جا بذلك نص عن الشارع لا ه
يحتمل التاويل فالا فعال كلها من المخلوقين فيها مدخل الامر حيث كونه محلا لها
انتهى وقال في الباب الثاني والسبعين ومائة في قوله تعالى والله خلقكم وما
تعملون اثبت الفعل للعبد بالضمير ونفاه بالفعل الذي هو خلق كما انتفى ابو
بكر فلم يظهر له لفظ في العمرين واثبته ضمير التثنية في العمرين انتهى وقال
في الباب الثامن والخمسين وخمسمائة في الكلام على اسمه تعالى الواجد بالجيم اعلم
انه تعالى لا يصعب عليه شيء طلب تجاده فاذا طلب من العبد امرا ولم يقع منه
كان تفويته من قبله تعالى بمشيئته لا لعجز عن تفييده مثاله طلب من ابو ه
جهل ان يومن بالله ورسوله وبما جاء به من ناحية الخالق فلم يجبه الى ما طلبه منه
والمنع انما كان من الله تعالى اذ لم يعطه التوفيق ولو شا لهداكم اجمعين فعلم انه
تعالى لو لا قال للايمان كن في محل ابي جهل وخاطبه بالايمان بلا واسطة لكان
الايمان في محل الخطاب فكونه واجدا انما هو اذا تعلقت الارادة بكونه وما عدا

كن

١٤٠

كن نهاهي حضرة الوجدان انتهى وقال في الباب ايضا في الكلام على اسمه تعالى الخالق
اعلم ان الخلق خلقان خلق يتقدم للامر الالهي كما قال الا له الخلق والامر فانه قدمه
في الذكر وخلق ايجاد وهو الذي ساوق الامر الالهي فيكون عين قول الكاين للتكوين
فيكون لا اثر فالفا جواب الامر وهي فا التعقيب في ليس الجواب والتعقيب الا في الرتبة
لا في الامر الباطن خلاف ما يتوهم من انه لا يتكون الا عند الامر بقوله له كن ولولا
هذا القول لم يكن والحق الذي يعتقد انه لا افتتاح للقول كما لا افتتاح لمعلوم
علمه تعالى فما حدث الا ظهور المكون لعالم الشهادة بعد ان كان غايبا في علم
الله تعالى والسلام وقال في لواقح الانوار لا يصح لعبد قط عصيان ه
الارادة الالهية وانما يعصي الامر من خلف الحجاب الداعين الى الله تعالى من الرسل
واتباعهم من العلما قال تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ه
فما وقع العبد في تخلفه عن امتثال امر واجتناب نهي الا اذا كان الامر الالهي على
لسان الوسايط من الخلق كما اذا قال الرسول او نايبه صلوا او صوموا فقد يقع
المامور به من العبد المامور وقد لا يقع واما اذا قال الحق لعبده من غير واسطة
كن مصليا او صايما فانه يقع ولا بد وتامل قوله على لسان رسوله صلى الله عليه
وسلم اقيموا الصلاة واصبروا وصابروا ورابطوا وجاهدوا ولا يقع من بعض
الناس شيء من ذلك لتوقف امتثالهم على الارادة الالهية وهي لم ترد لهم
امتثال الامر فكانه تعالى قال لهم حينئذ اخلقوا بانفسكم من غير ارادتي وليس من
قدرتهم ذلك فكان المتعلق لهم جسم كن لا روح لها فكانت كالميتة تحرم عليهم
استعمالها بخلاف ما اذا تعلق بهم كن الحية الذي هو الامر الالهي بلا واسطة فانه
يوجد عين الجهاد والرباط والصلاة وغيرها من افعال العباد من حين توجه الاذن
لهم وليس من شان الافعال ان تقوم بنفسها والا كانت الصلاة تظهر في غير مصل
والجهاد في غير مجاهد وذلك لا يصح فلا بد من ظهورها فيمن ظهرت عنه من المصلي ه
والمجاهد ونحوهما بنا الفعل الى العبد وجازاه الحق تعالى عليه فضلا منه او عدلا ولو
ان الفعل بنفسه كان محلا للتنعم او التالم لكان هو اولى بالجزا ولكن لما كان ليس
محلا لذلك جعل الله تعالى الجزا لا من نسبه اليه وهو الذي هو الا له قال ولولا

Copyright King Saud University